من طرفي نقيض المراد بالنقيض الجنس الشامل للمتضاد والمراد طرفان هما
نقيضان او المراد بالنقيض المتناقض ومن على كلا زيادة تأمل ولا يخفى ان الاثبات
في الجملة اعم من ان يكون بالايجاب او بالسلب لان السلب في بعض الازمنة الا اذا اصدق النفي فيها
انما يأتي النفي وايضا اذا لم يكن السلب كالاثبات متحد الحد مع احد الزمانات
لم يتحقق التناقض لجواز تغاير الحدين فالمتناقضان الاثبات بد فقوله مطلقا لدورة
وقصد واضح النفي الاستغراقي كما ان المطول قال السيد ظاهر هذا الكلام يشعر
بانه لم يقض بزيد له على استغراق النفي للزمان الماضي وصفا وما تقدم
يدل على ان الاستغراق انما يستفاد من خارج بناء على ان الاصل استمراره وهذا
هو المفهوم منه بحسب اصل الوضع وبما ذكرنا هنا انما يفهم منه اذا اعتد بل
الاثبات بالنفي وقيل من رد من قال ضرب زيد انه لم يضرب اه اي تحقيق هذا
الكلام عبارة الاطول اي تحقيق ان الاصل استمرار النفي لا يتقرر الى سبب
اذ الى وجود سبب اذ سبب عدم السبب والا فلا بد للممكن من سبب سواء
فيه وجوده وعدمه اذ ما لا يتقرر عدمه الى سبب هو الممتنع لذاته اه اطول
والبه اشار الشارح بقوله كلام المص الى سبب موجود وقوله الى وجود سبب
يحتاج الى سبب هو وجود لانه وجود عقيب وجود الخ مبني على ان الوجود غير
الموجود وانه من الاحوال التي هي من الاعراض التي هو من متعلقات القدرة
وعلى ان العرض لا يبقى زمانين اما على القول بان الوجود عين الموجود والقول
بان العرض يبقى فليس هناك وجود عقيب وجود ولا للوجود الحادث احتياج
الى سبب لانه على ما ذكر لا تتعلق القدرة بالذوات الا حالة ايجادها ثم
هي بعد ذلك في قبضة القدرة ان شاء المولى ابقاها وان شاء اعدمها وابقاءها
على هذا يبقى العرض الاول ولا بد للموجود الحادث من السبب هو
امداد الذات بالاعراض المقتضية استمرار وجودها فحصل
من اطلاقه اي على بد ل على انقطاع ذلك الانتفاء فحصل من اطلاقه
الدلالة على المقارنة قال في المطول وقد عرفت ما فيه اي من ان
المطلوب من الحال مقارنة حصول مضمونها لحصول مضمون العامل
ولو بالاستقبال لا لزمان التكلم فاين هذا من ذاك فتدبر
هذا اي ما ذكر من التفصيل فالمشهور اي عند
علماء العربية ع ق جواز تركها اي والاتيان بها وانما نص على
جواز الترك لانه هو المختلف فيه واما الاتيان فلم يتأت احد بامتناعه
ع ق

ع ق لعكس الخ بين المص ان علة الجواز تخلف احد الامرين المعلل بهما
منع الواو من المضارع المثبت بقوله الشم لدلالة الاسمية على المقارنة فاخذ
لجواز الترك وقوله لاتمام حصوله الخ فاخذ لجواز الدخول اي لدلالة الخ
اورد على التعليل ان نحو جاءني زيد وعمرو يتكلم مما اخبر فيه بالمضارع
المثبت بدلا كما تقدم على الحصول والمقارنة معا فيستقيض ما ذكر في الجملة
الاسمية وقد اجاب بان التعليل ناظر الى اصل الجملة الاسمية وذلك لان
هذه الامور بيانات لعلل ما وقع لها من الضبط بالمناسبة لا بيانات للامور
المبنية للاحكام والاكمل ما ذكر المص مما تحمل عند التحقيق مما تقدم ومر
ايضا ان كون الجملة الاسمية للدوام والثبوت يقتضي خروج الكلام عما نحن
بصدده لان الكلام في الحال المستقبلة واما غيرها فقد تقدم امتناع الواو
فيها مطلقا وبكل جاب ايضا عما اشير اليه من ان ذلك منظور فيه الى الاصل
واكتفى بذلك على وجه التوسع والا فكونها مستقبلة يمنع ذلك الاصل
هو ع ق لكونها مسوقة حتى من زيد التكلم وقد يستشكل ان
المقارنة يقتضيها الحصول زيد التكلم على ما فيه من البحث السابق
بيانه ع ق نحو كلمته فوه الى في اي وجهت ذات بقال ووجه الى فلان واما وجوب
سقوط ياض الاسمية المعطوفة على المزوجة كقوله تعالى فجاءها بأسنا بياتا او هم
قائلون فلم يجد كراهة الجمع بين واو الحال التي اصلها العطف او هم للربط
الذي هو كالعطف وحرف العطف الذي هو واو ع ق وكتب ايضا قوله فوه الى
في دير وفي فاه الى فيّ وفي قوله اقول منها انه على تقدير رجا علا انظر يس
بعض مشايخنا فيه اشارة الى ان ايها حال من الثاني ولذا قال ع ق مشافها
له على عدم الثبوت بل ولا كتبها على الثبوت قال السيد ينبغي هذا
التعليل نظر لان الدلالة على الثبوت المقتضي للمقارنة يقتضي ترك الواو
كما تقدم اي في قوله لعكس ما مر من المص المثبت اه وعلى الاطول
حيث قال لعدم دلالتها على عدم الثبوت هذا علة لجواز الترك ومدار
الاولوية على قوله مع ظهور الاستئناف فيها فالاولى الاكتفاء به اهـ
وقال الشريف يريد انه اذا اثبتت الدلالة على عدم الثبوت مع ذلك على
الثبوت لم تكن دالة على حصول صفة ثابتة فكانت مخالفة المزدة من
هذه الحيثية مع ظهور الاستئناف فكان وجوه الواو اولى هذا وحاصل
البحث تعارض المناسبتين وحاصل الجواب اختلافهما بالجهتين
مع ظهور المخالفة فلعله يخرج الامر بنا وكتب ايضا قوله مع ظهور الاستئناف

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)